AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية والأربعون
20 يونيو –15 يوليو 2022
لوساكا، زامبيا

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1379 (XLI)

تقرير عن خلوة لجنة وزراء

المالية الخمسة عشر (15)

الرباط، المغرب

تقرير عن خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

الرباط، المغرب

13 – 14 يونيو 2022

ألف. مقدمة:

1. عقدت خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر (15) في الرباط، المملكة المغربية، من 13 إلى 14 يونيو2022 . وترأس الخلوة سيادة أوكور ياتاني، أمين مجلس الوزراء المسؤول عن الخزانة الوطنية بجمهورية كينيا، نيابة عن معالي طاهر حميد نجويلين، رئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر ووزير المالية والميزانية بجمهورية تشاد.
2. اشتركت مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة المملكة المغربية في تنظيم الخلوة التي عقدت تحت شعار "ما بعد جائحة كوفيد–19 والصراع الروسي الأوكراني : تعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف والاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي".
3. كانت الدول الأعضاء في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر التالية ممثلة في الاجتماع:

الوسط:	**تشاد، والكاميرون والكونغو**
الشرق:	**إثيوبيا، رواندا، كينيا**
الشمال:	**الجزائر، والمغرب ومصر**
الجنوب:	**بوتسوانا، وناميبيا وجنوب أفريقيا**
الغرب:	**كوت ديفوار، ونيجيريا وغانا**

باء. الافتتاح الرسمي

4. رحب السفير أوكور ياتاني، أمين مجلس الوزراء المسؤول عن الخزانة الوطنية والتخطيط بجمهورية كينيا، في كلمته الافتتاحية، بالمشاركين في الخلوة وأشار إلى المقررات التاريخية بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي التي تؤكد الحاجة إلى تعزيز الاستدامة والقدرة على التنبؤ بالإيرادات المتأتية من الدول الأعضاء مع تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية. وأشار أيضا إلى المقررات الصادرة عن المؤتمر بشأن تشكيل لجنة وزراء

المالية الخمسة عشر مع تكليف بدعم الإصلاحات المالية والمتعلقة بالميزانية للاتحاد الأفريقي من أجل مزيد من المساءلة والشفافية في إدارة موارد الاتحاد الأفريقي. وفي ضوء ذلك، أثنى على جهود لجنة وزراء المالية الخمسة عشر (15) للمساعدة في عملية إعداد الميزانية بما في ذلك الدور الرقابي الذي تواصل الاضطلاع به والذي أدى إلى اعتماد ميزانيات سنوية أكثر مصداقية. وكرر مقتضيات ترسيخ مبادئ جديدة وثقافة على نطاق الاتحاد ضرورية لإعداد وتنفيذ الميزانية بكفاءة وفعالية.

5. أكدت معالي السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية، من جانبها، على ضرورة تكثيف الجهود لمعالجة الآثار السلبية للجائحة، بما في ذلك انخفاض المناورة المالية للدول الأعضاء التي فاقمها الصراع الروسي الأوكراني. فقد فرض هذا النزاع ضغوطا كبيرة على الأمن الغذائي وأمن الطاقة في القارة وأدى إلى ضغوط تضخمية جديدة. وشددت على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة وعاجلة لوقف الانتكاسات الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، الذي جعل السكان أكثر عرضة للصدمات الخارجية في بيئة عالمية تتسم بالتقلب. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها حكومتها لتوفير الأطر القانونية الميسرة التي تعزز تدفقات التجارة والاستثمار إلى البلاد من أجل التعافي الاقتصادي السريع.

6. شددت سعادة الدكتورة مونيك نسانساباجانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في كلمتها الافتتاحية، على الحاجة الملحة إلى معالجة الشواغل الأساسية المتعلقة بالاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي مع تسليمها في الوقت ذاته بالآثار المدمرة للأزمات العالمية المتعددة. وأبرزت أهمية توجيه المزيد من الموارد إلى المنظمة لتمكينها من النهوض بالسياسات وتنفيذ البرامج التي تعالج مباشرة الاهتمام ببناء اقتصادات قادرة على التكيف، وشاملة ومستدامة. ولتوضيح ذلك، أبرزت نائبة رئيس المفوضية أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووعدها بتعزيز أنظمة سلسلة القيمة في القطاعات الحيوية للزراعة، والتصنيع، والطاقة والخدمات، بما في ذلك قدرتها على دفع عجلة التنمية السريعة للبنية التحتية والتقنيات الرقمية اللازمة للتكامل القاري.

7. فضلا عن ذلك، أشارت إلى أن ضريبة 0.2 على الواردات المؤهلة، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في كيجالي في 2016، توفر سبيلا للدول الأعضاء لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المختلفة للاتحاد الأفريقي بشكل مستدام. وأخيرًا، ركزت على أهمية تعزيز المشاركات والمشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية، مؤكدة على الحاجة إلى مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أطر التنمية الإقليمية والقارية، بما في ذلك تعزيز أوجه التكامل في سياق تعبئة الموارد المحلية.

جيم. اعتماد جدول الأعمال

8. أقر الاجتماع جدول أعماله على النحو المبين أدناه:

(1) الافتتاح الرسمي وكلمات الترحيب

(2) الجلسة 1: الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي: أين نحن الآن؟ ما هي الخطوات التالية؟

(3) الجلسة 2: ما بعد جائحة كوفيد-19 والصراع الروسي الأوكراني: الاعتبارات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات من أجل التعافي الاقتصادي والقدرة على التكيف.

(4) الجلسة 3: بحث تقرير فريق الخبراء للجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

(5) بحث البيان واعتماده.

(6) الجلسة الختامية

دال. الجلسة 1: الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي: أين نحن الآن؟ ما هي الخطوات التالية؟

9. ترأس هذه الجلسة سعادة أوكور ياتاني، أمين مجلس الوزراء المسؤول عن الخزانة الوطنية بجمهورية كينيا. وكانت مقدمة الموضوع سعادة الدكتورة مونيك نسانزاباجانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمناقشون هم الدكتور دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المكلف بتمويل الاتحاد وصندوق السلام، والسيدة نسيلي هاساتو، نائبة الرئيس بالإنابة للشؤون المالية وكبير موظفي الشؤون المالية بمجموعة البنك الأفريقي للتنمية.

10. أشارت سعادة نائبة رئيس المفوضية، في عرضها، إلى أن الهدف الرئيسي لإصلاحات الاتحاد الأفريقي الجارية المتعلقة بالميزانية والمالية يتقارب حول الحاجة إلى تقليل الاعتماد على موارد الشركاء الخارجيين، وتقليل الاعتماد على عدد قليل من الدول الأعضاء من خلال صيغة التقاسم المنصف للأعباء للحد من تركيز المخاطر، وضمان المساءلة، الشفافية، والنزاهة والمعايير الائتمانية العالية في إدارة موارد الاتحاد.

11. وحددت البرامج المختلفة ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي، وأظهرت اتجاهات حجم ميزانية الاتحاد الأفريقي منذ 2018 التي كشفت عن انخفاض إجمالي بنسبة ثلاثي في المائة (30%) . ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الميزانية العادية نتيجة ترشيد متطلبات الميزانية التشغيلية والميزانية البرنامجية بينما لوحظت زيادات معتدلة في ميزانية عمليات دعم السلام.

12. فيما يتعلق بمصادر التمويل، أبلغت نائبة رئيس المفوضية الاجتماع بأن أموال الشركاء تظل المصدر الرئيسي لتمويل برامجلاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تمويل عمليات دعم السلام. ومع ذلك، أشارت إلى أن أموال الشركاء بدأت أيضًا في التناقصمع اتجاهات تظهرمنذ 2020 مدفوعات جزئية ومتأخرة قد تُعزى إلى جائحة كوفيد- 19 من بين عوامل أخرى. وبالمثل، لا تزال إمكانية التنبؤ بالمساهمات من الدول الأعضاء تشكل تحديًا كبيرًا حيث تم سداد معظم المدفوعات في الفترات التي سبقت القمة لتجنب العقوبات، في حين يتم استلام البعض منها في وقت متأخر من العام، مما يحد من قدرة الأجهزة والإدارات على تنفيذ البرامج المخطط لها .

13. كما حددت نائبة رئيس المفوضية إجمالي متطلبات الميزانية التقديرية للاتحاد على المدى المتوسط (2023-2025) مما كشف عن انخفاض إجمالي متوقع بنسبة 18 % اعتبارا من 2022 بسبب تقليص عمليات دعم السلام في الصومال. ومع ذلك، أشارت إلى أنه من المتوقع أن تزداد الميزانية التشغيلية مع تحرك الاتحاد لتسريع تنفيذ الهياكل الجديدة، بما في ذلك هيكل إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وكذلك العودة إلى عقد الاجتماعات المباشرة، ولا سيما مؤتمرات القمة، من بين اجتماعات نظامية أخرى. وينطبق الشيء نفسه على الميزانية البرنامجية التي من المتوقع أن تزداد على المدى المتوسط مع شروع الاتحاد في تنفيذ برامج إضافية في إطار الهياكل الجديدة. وأكدت بوجه عام على ضرورة قيام الاتحاد بتحسين تخطيط وتنفيذ وتسليم برامجه.

14. وفي هذا الخصوص، أقرت بأهمية لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في الإصلاحات االجارية المتعلقة بالميزانية والمالية، وشددت على دورها الرقابي في إعداد الميزانية وتنفيذها، وأبلغت الاجتماع بأن عددًا لا يحصى من آليات الرقابة الداخلية قد أُنشئ لضمان ترشيد ميزانية الاتحاد الأفريقي وتقليل الفاقد وتعزيز المساءلة.

15. ودعت الدكتورة مونيك نسانزاباجانوا كذلك الوزراء إلى تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2 في المائة، أو بدائلها، لتوفير الموارد الكافية لتحقيق أهداف وتطلعات أجندة

2063 مع استمرار استكشاف مصادر إضافية بديلة للتمويل المحلي. واختتمت كلمتها بتشجيع لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على مناصرة اعتماد الاتحاد على الذات.

16. أشاد الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المكلف بتمويل الاتحاد وصندوق السلام، في مداخلته بصفته المحاور الرئيسي، بالموضوع المختار للخلوة السنوية للجنة وزراء االمالية الخمسة عشر لعام 2022 باعتباره مناسبًا وحسن التوقيت. ولوضع المناقشات في سياقها المناسب، تطرق إلى الأزمات العالمية العديدة التي امتدت لخمسة عقود بما في ذلك: انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1972 الذي أنهى سعر الصرف الثابت مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأسواق المالية العالمية، وأزمة النفط الأولى التي نشأت عن النزاع في الشرق الأوسط ونتج عنها ارتفاع فوري في أسعار الوقود العالمية بمقدار ثلاثة أضعاف وتسببت لاحقًا في ركود طويل الأمد وتضخم، بما في ذلك أزمة الديون التي تصورها دورات إعادة هيكلة الديون. وهكذا، ففي حين سلم بأن الأزمات غير مسبوقة، أبرز الدور الهام الذي يضطلع به واضعو السياسات في بناء قدرات ومرونة الاقتصادات الأفريقية على استيعاب الصدمات والحفاظ على مسار نمو إيجابي ووصفه بأنه "فن السياسة الاقتصادية".

17. وبينما سلط الممثل السامي للاتحاد الأفريقي الضوء على آثار الجائحة، بما في ذلك تأثيرها على أسواق السلع الأساسية، أشار إلى أن الأسواق سوف تتكيف على المدى القصير، مؤكدا على أهمية التركيز على الآثار الطويلة الأجل بما في ذلك تسريع التحولات في قطاع الطاقة على خلفية التقدم السريع نحو تعدد الأقطاب وإعادة التكيف في الاقتصاد الجغرافي. وشدد على أن التحدي الرئيسي لأفريقيا هو موقعها الاستراتيجي في سياق إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية.

18. وفيما يخص الإصلاحات الجارية المتعلقة بالميزانية والمالية، أعاد الدكتور كابيروكا إلى الأذهان التحديات الرئيسية الخمسة التي أكد الاتحاد أنها تتطلب إصلاحات في مجالي الميزانية والمالية : (1) الاعتماد الشديد على خمسة بلدان لتحمل ستين في المائة (60%) من الميزانية المقدرة، (2) الاعتماد المفرط على الشركاء الدوليين لتمويل البرامج بما في ذلك أنشطة السلم والأمن، (3) ضعف نظام العقوبات الذي أدى إلى عدم القدرة على التنبؤ بتدفقات الإيرادات إلى الاتحاد الأفريقي ؛ (4) ضعف الإدارة المالية الداخلية؛ و (5) النمو غير المنضبط لميزانية الاتحاد الأفريقي على مر السنين.

19. وبعد تقييم التقدم المحرز في الإصلاحات، أثنى الممثل السامي للاتحاد الأفريقي على المفوضية لما تبذله من جهود من أجل التنفيذ السريع للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة السياسة، بما في

ذلك القواعد الذهبية التسع التي وضعتها لجنة وزراء المالية الخمسة عشر والتي تتبنى مبادئ الإدارة والمساءلة المالية الجيدة. كما أعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنشيط صندوق السلام من خلال إنشاء هيكل إدارة قوي مع الحفاظ على مسار ثابت لتحقيق هدف الهبات البالغة 400 مليون دولار أمريكي لصندوق لتمويل أنشطة السلم والأمن في القارة. وأشار إلى أن الحصول على الهبات البالغة 400 مليون دولار يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد نظرا لاستخدامه كرأس مال أولي للاستفادة من المفاوضات مع الأمم المتحدة، التي تحمل تفويضًا عالميًا لمعالجة مسائل السلم والأمن على الصعيد العالمي. وسلط الضوء على أنه يمكن استخدام منحة صندوق السلام لحفز الأمم المتحدة على السماح بنشر مساهماتها المقررة في أنشطة السلم والأمن في القارة، ولا سيما في الحالات التي يمكن اعتبارها خارج نطاق مبدأ السلم والأمن للأمم المتحدة.

20. وفيما يتعلق بآلية ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2%، ناشد الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنة وزراء المالية الخمسة عشر دعم تنفيذها نظرًا لقدرتها على تمويل المساهمات المقررة للدول الأعضاء بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به. وأشار إلى أن التحديات الأولية المتصورة التي ربما أعاقت تنفيذ ضريبة الاستيراد، بما في ذلك الامتثال للالتزامات التجارية المتعددة الأطراف مثل مبدأ الدولة الأكثر رعاية لمنظمة التجارة العالمية قد تم حلها منذ ذلك الحين مع بدء نفاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى أن المادة 24 من الاتفاقيات العامة لمنظمة التجارة العالمية بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تعترف بشرعية منطقة التجارة الحرة، ومن ثم، تسمح للدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتمتع بتجارة تفضيلية فيما بينها مع احتمال التمييز ضد أطراف ثالثة.

21. وأخيرًا، ركز الممثل السامي للاتحاد الأفريقي على أهمية الجهود واستمرارها لتعزيز الاتساق والوضوح في ولايات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، مشددًا على أن أوجه التكامل من شأنها أن تعزز تقاسم الأعباء المالية وإدارة نمو ميزانية الاتحاد في الواقع. واختتم ملاحظاته بالدعوة إلى تعزيز المؤسسات في أفريقيا، وخص من بينها المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها الذي أظهر وضوح الهدف والتوجه نحو النتائج في إدارة جائحة كوفيد-19، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تنطوي على إمكانات هائلة لبناء قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف في مواجهة الصدمات الخارجية.

22. شددت السيدة نسيلي هاساتو، نائبة الرئيس بالإنابة للشؤون المالية وكبير موظفي الشؤون المالية بمجموعة البنك الأفريقي للتنمية، في مداخلتها، على أهمية الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي كشرط مسبق لمواجهة التحديات المستمرة في القارة مؤكدة على الحاجة إلى دعم الإرادة السياسية الحالية لأجهزة السياسة بتمويل كافٍ. وأعربت عن مخاوفها بشأن الاتجاه التنازلي المستمر لميزانية الاتحاد الأفريقي في وقت تتطلع فيه القارة إلى المنظمة لتقديم حلول للتحديات التنموية الناشئة والمستمرة. وبالنظر إلى التحديات العالمية الحالية، حثت المنظمة على تعزيز شراكاتها، بينما تسعى جاهدة أيضًا لإظهار القيمة مقابل المال على مستوى الدول.

23. وركزت كذلك على ضرورة قيام أفريقيا ببناء قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات من خلال إعطاء الأولوية للإيرادات المحلية التي يحتمل أن تكون أعلى من الحجم الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية. وشددت كذلك على أنه ينبغي لأفريقيا أن تعزز أسواقها المالية المحلية لتمكين الدول الأعضاء من حشد الموارد داخلياً بأسعار معقولة، مما يقلل أيضاً التعرض لمخاطر أسعار الصرف التي تعرض البلدان للمسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون.

24. وفيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة، أعربت السيدة هاساتو عن قلقها من أن أكبر إصدار حديث لصندوق النقد الدولي بلغ 650 مليار دولار أمريكي لبناء احتياطيات عالمية ودفع التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد -19، لم يول الاعتبار الواجب لاحتياجات أفريقيا وتحدياتها الخاصة بالنظر إلى تخصيص حصة متواضعة قدرها 33 مليار دولار أمريكي (5%) للقارة. ودعت إلى إصدار إضافي لحقوق السحب الخاصة لأفريقيا التي يمكن، إذا تم توجيهها من خلال البنك بصفته المالك المحدد، الاستفادة منها لحشد موارد إضافية تصل إلى ثلاثة أضعاف المبلغ الأساسي. ويمكن لمثل هذه الموارد أن تدعم الدول الأعضاء بشكل مباشر لمعالجة فجوات تمويل التنمية وكذلك لدعم البرامج الإنمائية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك مشاريعه الرئيسية التي تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للبنك ومجالاته الخمسة ذات الأولوية القصوى.

هاء . المناقشات:

25. أعربت الوفود عن تقديرها للاتحاد الأفريقي والمملكة المغربية لاشتراكهما في تنظيم الخلوة السنوية للجنة وزراء المالية الخمسة عشر لعام 2022، وعبّرت عن امتنانها للملكة المغربية لاستضافة الاجتماع.

26. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها للتقدم المحرز في والإصلاحات المالية والمتعلقة بالميزانية للاتحاد الأفريقي، وطلبت إجراء رصد دوري، ولاسيما فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان نمو إيرادات ومصروفات الاتحاد بالتوازي مع أهدافه الاستراتيجية.

27. وبالنظر إلى الطبيعة المتكررة للجائحات وما يصاحبها من تحديات اجتماعية واقتصادية، أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء قدرة أفريقيا المحدودة على التكيف مع الأزمات، وأكدوا على الحاجة إلى بناء قدرات مؤسسية مناسبة تضمن استعداد أفريقيا للاستجابة للأزمات في المستقبل.

28. وأعرب الاجتماع عن قلقه إزاء بطء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التمويل المحددة في جوهانسبرج في 2015، وشدد على الحاجة إلى تجديد التصميم على إقامة اتحاد أفريقي مستدام ماليا ومعتمد على الذات بتمويل من دوله الأعضاء. وكان من دواعي قلق وزراء المالية بشكل خاص استمرار هيمنة الشركاء في تمويل برامج الاتحاد، مؤكدين أن القارة يجب أن تضع نفسها خارج نطاق المعونة على نحو عاجل.

29. ومع ذلك، لاحظ الاجتماع أيضًا أن استمرار قلق الدول الأعضاء بشأن العبء المتزايد لتمويل الاتحاد الأفريقي قد يُعزى إلى مستوى تأثير الاتحاد الأفريقي في القارة. ودعا الوزراء المفوضية وسائر أجهزة الاتحاد إلى ممارسة دور أكثر تأثيراً في توفير التوجيه السياسي للقارة.

30. أثير شاغل آخر يتمثل في تحديد سقف مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية وسط توسع الولاية المناطة بالاتحاد حيث دعا الوزراء الدول الأعضاء إلى ضمان تمويل البرامج بشكل كافٍ. ومع ذلك، تم التأكيد على أن متوسط معدل التنفيذ الذي يحدد سقف الميزانية السنوية يجب أن يكون نقطة البداية في إعداد الميزانية السنوية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يركز الاتحاد على تحسين الكفاءة بدلاً من زيادة المخصصات. كذلك، في ضوء القيود المحتملة تم تحديدها في الأداة الأفريقية للرصد والتقييم باعتبارها أداة برمجة فعالة، لوحظ أن الاتحاد الأفريقي قد يحتاج بشكل عاجل إلى أداة أفضل لرصد معدلات التنفيذ المالي والفني.

31. تبادلت ثلاث دول أعضاء، هي غانا ورواندا وكينيا، خبراتها القطرية في تنفيذ ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2 في المائة، وأشادت بها باعتبارها آلية فعالة لتعبئة الموارد تخفف العبء عن خزاناتها الوطنية، وتمكنها من سداد مساهماتها المقررة السنوية في الوقت المناسب وبشكل متسق.

32. ومع ذلك، ركزت بعض الوفود على الحاجة إلى مواءمة آلية الضريبة مع أنظمة التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك أنظمة التجارة الإقليمية. وأكدت أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لمقرر المؤتمر 733 الصادر في فبراير 2019 الذي ينص على وجوب منح الدول الأعضاء المرونة اللازمة لتنفيذ المقررات بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي شريطة الحفاظ على المبادئ العامة لاستدامة الإيرادات والقدرة على التنبؤ بها.

33. ومع ذلك، رحب الوزراء بملاحظات الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، التي دعمها الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأكدوا للدول الأعضاء أن منطقة التجارة الحرة تحت رعاية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وفرت الحماية القانونية للبلدان لتنفيذ ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2%، ومن ثم، بددت المخاوف السابقة بشأن الانتهاكات المحتملة لاتفاقيات التجارة العالمية متعددة الأطراف مثل بند الدولة الأكثر رعاية في منظمة التجارة العالمية.

واو. التوصيات:

34. بالإشارة إلى المقرر بشأن الاعتماد على الذات الذي اعتمده المؤتمر في يونيه 2015 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، والذي أقر بأنه لتحقيق الأهداف المحددة في أجندة 2063، ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير عملية وملموسة لتمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي، دعا الوزراء أعضاء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر الدول الأعضاء إلى دفع مساهماتها المقررة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها.

35. دعا الاجتماع إلى زيادة تشديد نظام العقوبات بما في ذلك تقديم الحوافز كشكل من أشكال التحفيز والتشجيع للدول الأعضاء التي أظهرت اتساقا في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد.

36. إدراكًا للطبيعة المتكررة للجائحات، بما في ذلك الأحداث العالمية الأخرى التي تؤدي إلى العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي للاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونه مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الأفريقية للبناء على التبعية والاستفادة من أوجه التكامل التي يمكن أن تبني المرونة المطلوبة للاستجابة للأزمات المستقبلية. ويشمل ذلك أيضا مواءمة استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية مع أطر التنمية القارية للتخفيف من التحدي المتمثل في تضاؤل الموارد المتاحة للاتحاد لتنفيذ البرامج.

37. شجع الوزراء الدول الأعضاء على تنفيذ ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2 في المائة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمرونة المدمجة التي تتيح للدول الأعضاء تحديد أشكال ووسائل دفع مساهماتها المقدرة في سياق قوانينها الوطنية مع الالتزام بمبادئ الاستدامة والقدرة على التنبؤ بإيرادات الاتحاد.

38. بالإضافة إلى ذلك، حث الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي على تكثيف الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء سعيا لتنفيذ الضريبة، بناء على طلبها، من أجل معالجة الشواغل القائمة بشأن مواءمة آلية ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2% مع قوانينها الوطنية، بما في ذلك مختلف النظم التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

زاي. الجلسة 2: ما بعد جائحة كوفيد-19 والصراع الروسي الأوكراني. الاعتبارات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات لتحقيق التعافي الاقتصادي والقدرة على التكيف.

39. ترأس هذه الجلسة سعادة أوكور ياتاني، أمين مجلس الوزراء المسؤول عن الخزانة الوطنية بجمهورية كينيا. وكان المتحدثون سعادة الدكتورة فيرا سونجوي، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وسعادة ياسين فال، نائبة الرئيس بالإنابة للتنمية الإقليمية والتكامل وتسليم الأعمال بمجموعة بنك التنمية الأفريقي، وسعادة السيد وامكيلي مينيه، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

أ) حلول مبتكرة للتمويل من أجل التعافي الاقتصادي ما بعد كوفيد -19

40. أكدت د. فيرا سنوجوي، في تقديمها، على ضرورة حشد الموارد المحلية لتمويل الاتحاد. وفي الوقت الذي سلطت فيه الضوء على أن فجوة التمويل السنوية في أفريقيا تبلغ نحو 400 مليار دولار أمريكي، أشارت إلى أن الإيرادات العامة المحلية ظلت أقل من الإنفاق العام بسبب انخفاض إيرادات الضرائب. وتعد جائحة كوفيد-19 والصراع الروسي الأوكراني اللذين اضطرا البلدان إلى الإنفاق من أجل التعافي واعتماد الإعانات للتخفيف من حدةالضغوط التضخمية على التوالي، من العوامل الرئيسية وراء اتساع نطاق العجز المالي في القارة.

41. وشددت الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الحاجة إلى تعزيز النظم الضريبية من أجل زيادة الإيرادات المتأتية من ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الإنتاج، والضرائب العقارية، وكلها تنطوي

على إمكانات هائلة لتمويل احتياجات التنمية في أفريقيا، بما في ذلك سداد المساهمات المتعددة الأطراف. وتعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع العديد من البلدان، على طرائق زيادة الإيرادات الضريبية، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية لتشمل القطاع غير الرسمي.

42. سلطت الدكتورة فيرا سونجوي الضوء على أن الأسواق المالية غير المتطورة في أفريقيا تحد من تعبئة الموارد المحلية. إذ توجد فقط لدى ثمانية وعشرين (28) دولة في جميع أنحاء أفريقيا بورصات مع رسملة سوقية تزيد عن ثلاثين في المائة (30%) من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن تعزيز الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وبناء صناديق التقاعد وصناديق الثروة السيادية، والتنفيذ السريع للمؤسسات المالية في أفريقيا، بما في ذلك تحسين قدرات المؤسسات القائمة، أن يحسن الوصول إلى الموارد التي تشتد الحاجة إليها من قبل القطاعين العام والخاص.

43. وحذرت من أن أزمة الديون التي تلوح في الأفق يمكن أن تعرقل الجهود التي تبذلها أفريقيا لتمويل تنميتها، بالنظر إلى أن جزءا كبيرا من الديون المكتسبة حديثا يُستغل لخدمة الديون القائمة. ودعت إلى زيادة الاقتراض المحلي باستخدام العملات المحلية، وهو تحول قد يتطلب أدوات جديدة من شأنها أن تسهل توفير هذه السيولة بتكاليف أقل مقارنة بالمصادر الخارجية. وفيما يتعلق بمسألة حقوق السحب الخاصة، دعت أيضًا إلى التعجيل بإعادة تخصيصها من أجل ضخ السيولة التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصادات الأفريقية. فضلا عن ذلك، سلطت الضوء على قدرة أفريقيا على حشد المزيد من الموارد من أرصدة الكربون وطرائق تمويل تغير المناخ ذات الصلة. واختتمت بالتأكيد على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التحول الاقتصادي في أفريقيا.

ب) سد فجوة تمويل التنمية في أفريقيا

44. أطلعت السيدة ياسين فال، نائبة الرئيس بالإنابة للتنمية الإقليمية والتكامل وتسليم الأعمال بمجموعة بنك الأفريقي للتنمية، الاجتماع على آخر المستجدات بشأن نهج وحلول البنك المبتكرة لمساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرة على التكيف في مواجهة كل من التحديات القائمة والجديدة. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، على سبيل المثال، وافق البنك على إنشاء مرفق أفريقي لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لمعالجة أزمة الغذاء وتعطل إمدادات المدخلات الحيوية لإنتاج الأغذية الناجم عن الأحداث العالمية مثل الصراع الروسي الأوكراني، وتغير المناخ، والآفات والأمراض.

45. بالنسبة لتسريع التعافي والتكيف، أكدت نائبة الرئيس بالإنابة مجددا أنه ينبغي لأفريقيا أن تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومرنة لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية في في آن واحد. ويتطلب ذلك من البلدان الأفريقية نشر مزيج من السياسات من أجل: (1) حماية الفئات الضعيفة من المجتمع، (2) بناء نظام صحي دفاعي قوي، (3) معالجة الديون ومواطن الضعف المناخية، (4) إضفاء الاستقرار على أساسيات الاقتصاد الكلي.

46. فيما يتعلق بمعالجة فجوة التمويل في أفريقيا، أعادت السيدة فال التأكيد على أن هناك حاجة إلى حشد قدر أكبر بكثير من الموارد، ولا سيما التمويل الميسر. وتقدر احتياجات التمويل الإضافية للقارة على مدى السنوات الثلاث المقبلة بمئات المليارات من الدولارات. يلزم ما يُقدر بنحو 7 إلى 15 مليار دولار أمريكي سنويًا للتعامل مع قضايا تغير المناخ ومبلغ آخر يقدر بنحو 68 إلى 108 مليار دولار أمريكي لسد فجوات البنية التحتية، على سبيل المثال لا الحصر.

47. وأشارت نائبة الرئيس بالإنابة إلى أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورتهم العادية الخامسة والثلاثين في فبراير 2022، كلفوا البنك باستكشاف خيارات لتعبئة المزيد من الموارد من أجل التعافي الاقتصادي لأفريقيا. ودعا مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في إطار ولايته، البنك إلى تسريع تفعيل العديد من المبادرات المالية، بما في ذلك إنشاء آلية الاستقرار المالي الأفريقية، وتجديد موارد الدورة السادسة عشرة لصندوق التنمية الأفريقي، بما في ذلك تعديل ميثاقه لتيسير سبل الوصول إلى الأسواق المالية، وإصدار سندات الاستثمار الخاضعة لمؤشر الأمان، دعا، وكحائز محدد لحقوق السحب الخاصة، إلى إعادة تخصيص جزء منها من خلال البنك.

48. وأبلغت السيدة ياسين فال الاجتماع بأنه من خلال إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة عن طريق البنك، يمكن زيادة الأموال بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف قيمتها وتقديم تمويل ميسور التكلفة على الفور لدعم الجهود الإنمائية للبلدان. ويمكن أيضًا استخدام جزء من حقوق السحب الخاصة هذه لرسملة بنوك التنمية العامة الأفريقية. ويمكن كذلك لآلية الاستقرار المالي الأفريقية أن تدعم البلدان التي تعاني من اختلالات مؤقتة في ميزان المدفوعات، من خلال تقديم التمويل بشروط ميسرة، ولا سيما للبلدان التي تعاني من نقص في السيولة النقدية المعرضة لخطر ضائقة الديون. وفيما يتعلق بصندوق التنمية الأفريقي، نافذة التمويل الميسر للبنك، أبلغت الاجتماع بأن بنك التنمية الأفريقي يستكشف خيارات للاستفادة من حقوق الملكية الحالية للصندوق لتعبئة المزيد من الموارد من أسواق رأس المال العالمية

ولجعل التجديد السادس عشر هو الأكبر والأكثر جرأة في تاريخ صندوق التنمية الأفريقي الممتد على مدار 50 عامًا. ولهذه الغاية، تقترح مجموعة البنك هدفًا تحوليًا قدره 28 مليار دولار أمريكي من المستوى الحالي البالغ 8 مليارات دولار أمريكي.

49. وفيما يخص سندات الاستثمار ذات مؤشر الأمان، أكدت السيدة فال أنه لابد من مراعاة مسائل الأمن في الاستثمارات والتدخلات الإنمائية. ومن المتوخى أن يصبح هذا الصك أداة هامة لحماية الاستثمارات، وتأمين سبل العيش، وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية وإصلاح البنية التحتية في المناطق المتأثرة بانعدام الأمن.

50. واختتمت السيدة فال كلمتها بتسليط الضوء على أن التحول في أجندة التنمية الأفريقية يتطلب التوسع والتسريع. لذلك، ينبغي اغتنام فرص مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتسريع التكامل الإقليمي، ودفع حركة التصنيع، وتعزيز سلاسل القيمة ودعم تطوير قطاع خاص مزدهر.

ج) بناء قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

51. سلط السيد وامكيلي مينيه، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الضوء على درسين رئيسيين مستخلصين في سياق جائحة كوفيد-19 والصراع بين روسيا وأوكرانيا. أولاً، لم يكن لدى أفريقيا الأدوات الكافية لمكافحة الجائحة، بما في ذلك، في البداية، نقص معدات الحماية الشخصية، ولاحقًا، اللقاحات، التي كانت ندرتها تُعزى إلى قيود التصدير التي فرضتها البلدان ذات القدرات الإنتاجية. فضلا عن ذلك، أدى الصراع بين روسيا وأوكرانيا إلى اضطراب عالمي في سلاسل الإمداد الغذائي مما تسبب في ضغوط تضخمية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في القارة. وثانياً، كشفت هذه الأحداث عن مواطن الضعف والهشاشة في أفريقيا، وبالتالي قدمت حجة مقنعة للقارة لتدعيم صناعاتها وتعزيز التجارة المحلية، وكلاهما يمكن تسريعه من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

52. وأبلغ الأمين العام الاجتماع بأن ثلاثة واربعين (43) دولة صدقت على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مما يوفر مرتكزا قانونيا لتحرير الاقتصادات الأفريقية، وبالتالي يضمن قدرة القارة على المنافسة والتكيف في الساحة العالمية. وتظهر التوقعات أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إذا تم تنفيذها بشكل جيد، لديها القدرة على انتشال نحو 100 مليون شخص من براثن الفقر المدقع، وبحلول 2035، زيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة 80 % من بين العديد من المنافع الأخرى. ويؤدي ذلك في الواقع إلى تقليل الاعتماد المفرط على أسواق التصدير بما في ذلك الاعتماد على تصدير

السلع الأولية، والمساهمة في إعادة الهيكلة الأساسية لاقتصادات أفريقيا من خلال التركيز بشكل كبير على قطاع التصنيع كمصدر لتوفير فرص العمل، وتعزيز تنمية القطاع الخاص بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها أن تفيد على الفور عددا كبيرا من النساء والشباب.

53. وأكد السيد مينيه على أنه في غياب حزم التحفيز المماثلة لتلك التي تقدمها الاقتصادات المتقدمة لشعوبها والتي أعادت إشعال الدينامية وعكست مسار النمو السلبي في اقتصاداتها بشكل سريع، فقد تحتاج أفريقيا إلى الاستفادة من التجارة الأقاليمية كمحرك للتعافي الاقتصادي والنمو المستدام من خلال توحيد سوقها الذي يقدر بنحو 1.3 مليار شخص. وشدد على أهمية تكامل سلاسل القيمة الإقليمية داخل القطاعات وفيما بينها لتحسين القدرة الصناعية وضمان خلق فرص العمل. ولهذه الغاية، شجع البلدان على التركيز على تحسين القدرة الإنتاجية من خلال إضافة قيمة للسلع واستخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها المرتكز القانوني لتعزيز التجارة داخل أفريقيا.

54. ومع ذلك، سلط الأمين العام الضوء على التحديات الأخرى التي يحتمل أن تعرقل التنفيذ السريع لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك وجود اثنين واربعين (42) عملة مستخدمة في جميع أنحاء القارة وتنسيق المدفوعات عبر الحدود التي تعتمد اعتمادا كبيرا على أنظمة "سويفت" الأجنبية مما يؤثر سلبا على القدرة على تحمل تكاليف التجارة. ومن ثم، أبرز حاجة القارة إلى استحداث أدوات والاستثمار فيها مثل النظام الأفريقي الدفع والتسوية، وهو نظام دفع رقمي يتيح المعاملات الفورية دون استخدام عملات ثالثة، ومرفق التسوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتخفيف من خسائر الإيرادات التي قد تحدث بسبب التسويات عند التداول في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومرفق تمويل التجارة للتخفيف من تحديات الحصول على تمويل التجارة في أفريقيا مع التركيز في المقام الأول على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمرأة والشباب.

55. وأخيراً، أكد السيد مينيه على الحاجة إلى الاستثمار في الممرات التجارية لجعلها فعالة وقادرة على المنافسة في مجال عبور البضائع، بما في ذلك رقمنة أنظمة ومنصات الجمارك لإتاحة إجراء الإجراءات الجمركية بفعالية. واختتم كلمته بالإشادة بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الأفريقية بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لاستثماراتهما في البنية التحتية المادية وغير المادية المختلفة الداعمة للتجارة التي من شأنها أن تسهل التحقيق السريع لمنافع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

حاء . المناقشات والتوصيات

56. سلط الاجتماع الضوء على عدد من التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي جراء جائحة كوفيد -19 والحرب الروسية الأوكرانية، بما في ذلك الضغوط المالية وانعدام الأمن الغذائي الذي يلوح في الأفق وتفاقم أعباء الديون. وفي هذا الخصوص، دعا الاجتماع إلى تسريع تنفيذ البرامج الإنمائية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم الدول الأعضاء لتعزيز أساسيات الاقتصاد الكلي مع معالجة التحديات المستمرة مثل تغير المناخ.

57. شدد الوزراء على ضرورة تسريع الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أكد الاجتماع على أهمية إثراء المعادن داخل البلاد لضمان أقصى قدر من المنافع التي تشتمل على زيادة الإيرادات وخلق فرص العمل. وعلى نفس القدر من الأهمية، كانت هناك حاجة إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الشفافية في تنسيق تسعير الموارد المعدنية وغيرها من الموارد.

58. أقر الاجتماع بالدور الحاسم الذي لاتزال تضطلع به المؤسسات المالية في أفريقيا، مثل بنك التنمية الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، في دعم أجندة التنمية الأفريقية على الصعيدين القاري والوطني، بما في ذلك جهودها المتضافرة مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في دفع أجندة التحول والتكامل الاقتصادي لأفريقيا. ولهذه الغاية، دعا الوزراء إلى مواصلة تعزيز المؤسسات الأفريقية التي تشكل حجر الزاوية لجهود التنمية في القارة. ودعا الوزراء كذلك إلى التعجيل بالتصديق على الصكوك المتعلقة بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية مثل البنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي وصندوق الاستثمار الأفريقي.

59. فضلا عن ذلك، أعرب الوزراء عن القلق إزاء تعدد المؤسسات الجديدة التي تترتب عليها آثار مالية كبيرة، مما يزيد الضغط على ميزانية الاتحاد. وفي هذا الصدد، أوصى الاجتماع بضرورة ترشيد المؤسسات القائمة وتنفيذ المقررات الجديدة لأجهزة السياسة، حيثما أمكن، لتوسيع ولايات المؤسسات القائمة.

60. وفيما يتعلق بتغير المناخ، أعرب الاجتماع عن تقديره للمساعدة التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي للدول الأعضاء من خلال مبادرات مبتكرة لتعبئة الموارد لتمويل المناخ، بما في ذلك مرفق تأمين للتخفيف من حدة النزاعات والمخاطر المرتبطة بالمناخ في القارة.

61. بعد أن لاحظ الاجتماع أن وزراء المالية يمثلون بلدانهم في مختلف المؤسسات المالية داخل القارة وخارجها على حد سواء، شدد الاجتماع على حاجة الوزراء إلى التحدث بصوت واحد وضمان اتساق الرسائل وتنسيقها في مجالات نفوذ كل منهم، ودفع التوصل إلى المواقف المشتركة التي تناصر توقعات اقتصادية عالمية أفضل وأكثر إنصافا لأفريقيا.

62. شدد الوزراء على أهمية التكامل الإقليمي كأولوية في الأجندة لتيسير تعافي أفريقيا وقدرتها على التكيف. وفي هذا الصدد، أقر الاجتماع بالتقدم الذي أحرزته أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بما في ذلك أدواتها الداعمة مثل نظام المدفوعات والتسوية، وتسهيلات التكيف التجاري والتمويل. وفي هذا الخصوص، دعا الوزراء إلى التعاون الوثيق بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول الأعضاء للاستفادة من الأدوات الحالية وأوجه التكامل ذات الصلة مع مراعاة الإصلاحات المماثلة على المستويين القطري والإقليمي.

طاء. ملاحظات المفوضية:

63. وفيما يتعلق بمسألة تعدد المؤسسات، أحاطت المفوضية علما بملاحظة الوزراء، وأقرت بالحاجة إلى نهج منظم يأخذ في الاعتبار الآثار المالية المترتبة على إنشاء مؤسسات جديدة وازدواجيتها المحتملة. وبناءً على ذلك، وفي سياق الإصلاحات الجارية، دعت المفوضية لجنة وزراء المالية الخمسة عشر إلى تقديم مدخلات فنية بشأن إعادة الهيكلة القادمة وترشيد أجهزة ومكاتب الاتحاد الأفريقي خارج المقر في عملية تهدف إلى تحقيق اتحاد أكثر اتساقًا وفعالية وكفاءة.

ياء- الجلسة الثالثة: بحث تقرير فريق الخبراء التابع للجنة وزراء المالية الخمسة عشر واعتماد القرارات

64. قدم السيد باهيمي ليبيلبا، رئيس فريق الخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر، من جمهورية تشاد، تقرير اجتماع الخبراء الذي عقد في نيروبي، كينيا، في 6 و 7 و 10 يونيو 2022، مع تقديم النقاط البارزة التالية للوزراء: مشاركة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في إعداد الميزانية ومسؤوليات الرقابة

65. أشار الخبراء إلى أنه من خلال مشاركة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في الميزانية السنوية واضطلاعها بمسؤولياتها الرقابية على النحو المبين في مقرر المؤتمر 687 والمادة 94 من النظم واللوائح المالية، حققت ما يلي:

أ) وضعت تسع قواعد ذهبية للإدارة المالية ومبادئ المساءلة في 2018 .

ب) نقحت نموذج الورقة الإطارية لميزانية الاتحاد الأفريقي لتعكس العناصر الرئيسية ذات الأهمية لميزانية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك نظرة عامة على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء بما فيها الاتجاهات المالية، وأداء ميزانية الاتحاد الأفريقي، وسقوف الإنفاق والخطط والأولويات.

ج) دعت إلى وقف ممارسة اعتماد الميزانيات مع فجوات التمويل.

د) دعت إلى ترشيد مصروفات الاتحاد بما في ذلك تحديد وإزالة الازدواجية في الأنشطة والتفويضات المتداخلة. في 2019، انخفضت ميزانية الاتحاد بنسبة 12% مقارنة بعام 2018.

هـ) غيرت تقارير أداء الميزانية من تقريرين منفصلين إلى تقرير واحد يغطي كلا جانبي الأداء المالي والفني.

و) أوقفت، بالتعاون مع اللجان الفرعية المسؤولة عن الميزانية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، الممارسة المتمثلة في توزيع طلبات الميزانية التكميلية المتعددة على مدى سنة مالية واحدة. واعتبارًا من عام 2022، قررت أجهزة السياسة في الاتحاد وضع ميزانية تكميلية واحدة في السنة، يتم تقديمها بعد استعراض أداء ميزانية منتصف السنة بما يتماشى مع المادة 18 (3) من النظم المالية.

ز) أدخلت ممارسة تحديد سقوف الإنفاق على أساس متوسط ثلاث سنوات لمعدل تنفيذ الميزانية لكل إدارة، ومكتب وجهاز.

ح) بالتعاون مع اللجنة الوزارية المعنية بجدول الأنصبة والمساهمات، تقدم لجنة وزراء المالية الخمسة عشر الدعم الفني عند إعادة الصياغة الدورية لجدول تقدير الأنصبة المقررة للاتحاد الأفريقي، وكان أولها جدول 2020–2023 الذي عكس بشكل أفضل مبادئ القدرة على الدفع، التقاسم العادل للأعباء، وانخفاض تركيز المخاطر والتضامن. كما تدعم لجنة وزراء المالية الخمسة عشر إدارة مساهمات الدول الأعضاء من خلال استعراضات نصف سنوية لتقرير المفوضية عن حالة مساهمات الدول الأعضاء وتوصي أجهزة السياسات بفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. ونتيجة لذلك، زادت مساهمات الدول الأعضاء من 68% في المتوسط قبل 2018 إلى 90% في 2020.

ط) شاركت في العديد من الجلسات المشتركة مع اللجان الفرعية ذات الصلة للجنة الممثلين الدائمين لحل عدد لا يحصى من المسائل الإدارية، والمالية والمتعلقة بالميزانية.

66. ومع الإحاطة علما بالتقدم المحرز في الإصلاحات المالية والمتعلقة بالميزانية، أقر الاجتماع باستمرار التحديات الواردة أدناه:

أ) لم ينفذ الاتحاد بعد بالكامل ميزانية برنامجية قائمة على النتائج.

ب) تأخر بدء عملية الموازنة وعدم الالتزام بالجدول الزمني للموازنة.

ج) عدم وضوح أساليب العمل بين فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر واللجان الفرعية للميزانية للجنة الممثلين الدائمين.

د) المشاركة المحدودة بين فريق خبراء لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية على طول سلسلة إعداد الميزانية وتنفيذها.

هـ) الاعتماد المحدود والانتقائي للتوصيات الصادرة عن لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بشأن الميزانية فضلا عن عدم كفاية رصد تنفيذها.

67. سعيا لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه وتعزيز فعالية لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة على الميزانية والشؤون المالية، حرص الخبراء على العمل بتعاون وثيق مع المفوضية لتنفيذ التوصيات التالية:

أ) استكمال دليل الميزانية لتوجيه عملية إعداد الميزانية بما في ذلك إعداد ميزانية تقويمية مع جداول زمنية ونتائج واضحة.

ب) تنفيذ إطار متعدد السنوات للتخطيط والميزنة يتماشى مع مقرري المجلس التنفيذي 1031 و1071.

ج) تنفيذ الميزنة القائمة على البرامج والموجهة نحو تحقيق النتائج المدعومة بمصفوفة تساعد الاتحاد على وضع ميزانيات قائمة على النتائج.

د) تطوير خطة إدارة نقدية فعالة وقوية.

هـ) تنظيم ما لا يقل عن أربعة اجتماعات نظامية سنويا على أساس الحضور الشخصي بين فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر والمفوضية لتعزيز المشاركة واستعراض التقدم المحرز بشأن جميع المسائل المتعلقة بمسؤوليات الرقابة التي تخص لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

و) استكمال قواعد إجراءات اللجان لضمان وضوح وتوحيد أساليب العمل ولتوفير أساس قانوني للمشاركة مع اللجان الفرعية الأخرى المسؤولة عن الميزانية للجنة الممثلين الدائمين.

ز) وضع مصفوفة لرصد وتتبع تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في سياق الميزانية الجارية والإصلاحات المالية للاتحاد.

ح) تعزيز دعم الأمانة العامة من خلال تسريع عملية التوظيف وفقًا للهيكل المعتمد للوحدة.

آخر المستجدات بشأن تنفيذ ضريبة 0.2 في المائة:

68. لقى فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر تقريرًا مرحليًا عن إدماج آلية ضريبة 0.2 بالمائة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2016 في كيجالي، رواندا، Assembly/AU/Dec.605 (XXVII().

69. أشير إلى أن ضريبة 0.2 في المائة على الواردات المؤهلة هي آلية موحدة لتعبئة الموارد لمساعدة الدول الأعضاء على سداد مساهماتها المقدرة بشكل يمكن التنبؤ به وعلى نحو مستدام. كما أشير إلى حسن توقيت اعتمادها، بعد عام من اعتماد المؤتمر للمقرر 578 في يونيو 2015 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، الذي يلزم الدول الأعضاء بالتمويل التدريجي على مدى خمس سنوات من 2016 إلى 2020، لنسبة 100 في المائة من الميزانية التشغيلية، و75 في المائة من الميزانية البرنامجية و25 في المائة من عمليات دعم السلام.

70. ومع ذلك، لوحظ أن التقدم المحرز في تنفيذ ضريبة الاستيراد البالغة 0.2 في المائة لا يزال متغيرًا بدرجة كبيرة ،حيث توجد 17 دولة فقط من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مراحل مختلفة من تنفيذها[1]. ويعزى هذا الأداء إلى التحديات المستمرة التي تشمل ثلاثة مجالات: الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب أنظمة التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف، القيود الناجمة عن التشريعات الوطنية المختلفة وضعف آليات الإنفاذ الداخلية.

71. من بين الاستراتيجيات المقترحة للتعجيل بتنفيذ الضريبة، كانت هناك: الحاجة إلى قيام المفوضية، بالتعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بتكثيف المساعدة الفنية للدول الأعضاء بما في ذلك تسريع الإخطارات إلى منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بوضع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ؛ استخدام اتفاقات الهياكل القائمة لكل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/ الإيكواس/ والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتحصيل ضريبة 0.2 بالإضافة إلى الضرائب المجتمعية ؛

[1] تشمل هذه البلدان: كينيا، جامبيا، الكونغو برازافيل، الجابون، رواندا، الكاميرون، تشاد، سيراليون، جيبوتي، كوت ديفوار، غينيا، بنين، السودان، غانا، نيجيريا، مالي وتوجو

والحاجة إلى دعوة البنوك المركزية وسلطات الجمارك للاجتماع لمناقشة أدوارها في تنفيذ مقرر كيجالي من حيث صلته بإنشاء حسابات الضمان للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك طرائق التحصيل والتحويل وتحديد السلع المؤهلة لتطبيق الضريبة، على التوالى.

72. عقب التقديم، أبدى فريق الخبراء الفنيين للجنة وزراء المالية الخمسة عشر الملاحظات والتعليقات التالية:

أ) أشاد بعض الخبراء بضريبة 0.2 باعتبارها آلية هامة لتعبئة الإيرادات أتاحت لهم الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الاتحاد بما في ذلك المساهمات الأخرى المتعددة الأطراف من الفوائض الناتجة.

ب) أشار بعض الخبراء أيضًا إلى أنه من خلال المقررات اللاحقة مثل مقرر المؤتمر 733 الصادر في فبراير 2019، فإن آلية الضريبة تتمتع بمرونة مدمجة تسمح للدول الأعضاء التي لا تجد صعوبة في دفع مساهماتها خارج آلية الضريبة، بالاستمرار في القيام بذلك طالما يتم احترام مبادئ القدرة على التنبؤ والاستدامة.

ج) ينبغي للمفوضية إجراء دراسات حول طرق ووسائل تسريع تنفيذ الضريبة، من خلال جمع أفضل الممارسات من سفارات البلدان المنفذة للضريبة في أديس أبابا.

د) كما ينبغي للمفوضية، بناءً على طلب دولة عضو، إيفاد بعثات فنية واستشارية إلى البلدان التي قد تحتاج إلى مساعدة لتنفيذ الضريبة.

73. أطلع مكتب المستشار القانوني للمفوضية الاجتماع على آخر المستجدات في مقرر المؤتمر 733 الذي ينص على أن تُمنح الدول الأعضاء، أثناء تنفيذ المقرر، المرونة في الوفاء بالتزاماتها وفقا لأحكامها الدستورية والقوانين الوطنية على النحو المنصوص عليه في المقرر 733 الصادر في فبراير 2019.

74. باختصار، حُثت المفوضية على تكثيف المشاورات الفنية والاستشارية مع البلدان التي تسعى إلى تنفيذ الضريبة على النحو المنصوص عليه في مقرر المؤتمر 733 الصادر في فبراير 2019، مع مراعاة المرونة الممنوحة للدول الأعضاء، وفقًا لأحكامها الدستورية وقوانينها الوطنية. .

(ج) بحث مشروع النظام الداخلي للجنة وزراء المالية الخمسة عشر:

75. قدم ممثل عن مكتب المستشار القانوني التابع للمفوضية مشروع النظام الداخلي للجنة المؤلفة من خمسة عشر وزيرا للمالية، وسلط الضوء على المقررات الرئيسية التي وضعت وحددت ولاية لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، وتشكيلها، وسلطاتها، ومهامها وإجراءات اتخاذ القرارات.

76. بينما وافق الخبراء بشكل عام على مختلف مواد مشروع النظام الداخلي، ظلت مسألة العضوية في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر نقطة شائكة. وأشار الخبراء إلى أنه أثناء النظر في مشروع النظام الداخلي في خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر في شرم الشيخ، مصر، في ديسمبر 2019، تسببت مسألة معايير تحديد العضوية في اللجنة في مأزق بشأن استكمال مشروع النظام الداخلي.

77. أشير إلى أنه خلال المناقشات التي دارت في خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بشرم الشيخ، كانت الآراء المتعارضة كما يلي:

1) استند توسيع العضوية من عشرة (القرار 605) إلى خمسة عشر (القرار 687) إلى الحاجة إلى منح جميع دول المستوى 1 مقعدًا في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر. ومن ثم، يترتب على ذلك أن النظام الداخلي للجنة وزراء المالية الخمسة عشر يجب أن يكون له معيار يتضمن بداخله مقعدًا دائمًا لبلدان المستوى 1.

2) لجميع الدول الأعضاء الحق في أن تصبح أعضاء في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر وفقًا لمبادئ السيادة المتساوية والتناوب والتضامن.

78. نتيجة للمأزق، أشير كذلك إلى أن خلوة مصر أوصت بأن يتشاور فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر وأن يقدم المعايير لتوجيه تشكيل عضوية اللجنة.

79. فضلا عن ذلك، قام الخبراء بتحديث الفقرة 2 من المادة 94 من النظم المالية الجديدة للاتحاد الأفريقي التي اعتمدت في فبراير 2022، والمتعلقة بلجنة وزراء المالية الخمسة عشر، على أن "تضع اللجنة نظامها الداخلي الذي سيعتمده المؤتمر" .

80. وفي هذا الصدد، تم تقديم اقتراح بأن تستند العضوية في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر إلى معيار يستند إلى جدول الأنصبة المقررة للمساهمات في الميزانية العادية، بحيث يشكل عضوية اللجنة أكبر ثلاثة مساهمين في الميزانية المقررة للاتحاد الأفريقي من كل إقليم من الأقاليم الخمسة. وبناءً على ذلك، تتم مواءمة مدة العضوية في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر مع دورة الثلاث سنوات لجدول الأنصبة المقررة للاتحاد الأفريقي.

81. فيما يتعلق بالعضوية في اللجنة، أشير إلى أن مكتب المستشار القانوني أوضح أنه وفقًا للممارسة المعمول بها في تحديد تشكيل جميع لجان السياسة والأجهزة الاستشارية للاتحاد، ووفقًا لقواعد إجراءات الاتحاد الأفريقي الموحدة، فإن العضوية في اللجان تقوم على مبدأ السيادة المتساوية الذي يمنح كل دولة عضو فرصة متساوية ليكون عضوًا في اللجنة رهنا بالمشاورات الإقليمية. على هذا النحو، فإن المعيار المقترح لتحديد العضوية في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على أساس ترتيب مستمد من المبالغ المساهمة في الميزانية المقررة للاتحاد الأفريقي، وفقًا لجدول المساهمات لمدة ثلاث سنوات، قد يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة والتمثيل كما أنه يضعف بشكل فعال مبدأ التضامن الشامل.

82. وأشار مكتب المستشار القانوني كذلك إلى أن مقرر المؤتمر XXX(Assembly/AU/Dec.687 الصادر في يناير 2018 الذي نص على أنه "سيتم توسيع عضوية لجنة وزراء المالية من عشرة (10) إلى خمسة عشر (15) عضوًا، أي ثلاث (3) دول أعضاء لكل اقليم. وفي هذا الصدد، قد لايكون للمعيار الذي يحدد العضوية في اللجنة على أساس أكبر ثلاثة مساهمين في الميزانية المقدرة للاتحاد الأفريقي داخل الأقاليم أي أساس قانوني بل هو بالأحرى مسألة موضوعية وليست إجرائية. وضمن هذا الفهم، قدم مكتب المستشار القانوني المشورة إلى لجنة وزراء المالية الخمسة عشر لاتباع الممارسة المعمول بها ومطابقة نظامها الداخلي مع النظام الداخلي للجان الوزارية الأخرى. كما أشار مكتب المستشار القانوني إلى أنه وفقا للإجراءات المعمول بها، سيتطلب الأمر مزيدا من المداولات من قبل أجهزة السياسة قبل اتخاذ قرار لصياغة العضوية على النحو المقترح.

83. عقب المنافشات، وافق الخبراء على تقديم مشروع النظام الداخلي المتفق عليه لمزيد من المداولات من قبل الوزراء.

(د) النظر في اقتراح البلدان الستة لاقليم الشمال بشأن طرائق إنشاء صندوق السلام

84. تلقى فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر معلومات أساسية بشأن المشاورات الجارية بشأن مسألة تقييم صندوق السلام. وأشير إلى أنه فيما يتعلق بمسألة تقييم صندوق السلام، قُدم اقتراح من البلدان الستة لاقليم الشمال مع تحفظات، إلى الاجتماع المشترك للجنة الوزارية المعنية بجدول الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر الذي عقد في 31 يناير 2022، للتداول وتقديم توصية إلى أجهزة السياسة لاتخاذ قرار.

85. وأشير أيضا إلى أن اقتراح البلدان الستة اتسم بالسمات التالية:

أ) أكد الاقتراح أنه في إطار الجدول العام، يتحمل اقليم الشمال عبئا أثقل مقارنة بالأقاليم الأخرى. وهذا مخالف للمقرر 605 الصادر في 2016 في كيجالي الذي ينص على أن إجمالي الهبات المقدمة لصندوق السلام (400 مليون دولار) سيتم جمعها من خلال مساهمات متساوية من كل اقليم من الأقاليم الخمسة (5) للاتحاد الأفريقي.

ب) مع ذلك، أقر الاقتراح بأن المساهمات المتساوية من كل اقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة قد لا تكون متوافقة مع مبادئ القدرة على الدفع والتقاسم العادل للأعباء حيث لا تتمتع جميع أقاليم الاتحاد الأفريقي بنفس القدرة على الدفع واقتصاداتها مختلفة. وبموجب الجدول الحالي للأنصبة المقررة 2020–2023، تكون الحصص الإقليمية لأقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة فيما يتعلق بالميزانية المقدرة هي: اقليم الشمال 29.66% ؛ اقليم الغرب 19.92% ؛ اقليم الشرق 19.82%؛ اقليم الوسط 8.45%؛ واقليم الجنوب 22.14%.

ج) واقترح، في ظل استمرار روح التضامن والتقاسم العادل للأعباء، أن يساهم اقليم الوسط بنسبة 10% تعادل 40 مليون دولار، بينما تساهم الأقاليم الأربعة المتبقية بنسبة 22.5% لكل منها، أي ما يعادل 90 مليون دولار لكل منها.

د) ومع ذلك، أحاط الاقتراح علما كذلك بأن تسع وأربعين (49) دولة عضو ترغب في استمرار استخدام الجدول العام كما هو مطبق في تقييم أنصبة الدول الأعضاء في الميزانية العادية، وتقييم مساهماتها في صندوق السلام.

هـ) في هذا الخصوص، ستقدم المساهمات في صندوق السلام من قبل كل من الدول الأعضاء الست المعنية مع التحفظات وفقًا لمساهمتها العادلة في الحصة الإقليمية البالغة 22.5% أو 90 مليون دولار وفقًا لاقتراحها، بغض النظر عما إذا كانت دولة عضو سابعة من اقليم الشمال ترغب في المساهمة وفقًا لهذه الصيغة المقترحة أو ستواصل مساهماتها في الصندوق وفقًا للجدول العام (توافق الآراء).

و) سيؤدي هذا الاقتراح إلى عجز قدره 28،136،379.12 دولار أمريكي مقارنة بمجموع التحصيل الذي يمكن الحصول عليه من اقليم الشمال بموجب طريقة التقييم الحالية.

86. أشير أيضًا إلى أن الاقتراح قُدم لاحقًا إلى المجلس التنفيذي وبعد مداولات مستفيضة، وبعد أن لم يجد حلا وسطا لحل المشكلة، أوعز إلى المفوضية بالعمل عن كثب مع لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

ومكتب المستشار القانوني لتحليل المقترحات المقدمة من قبل دول اقليم الشمال فيما يتعلق بتقييم الدول الأعضاء في صندوق السلام والآثار المترتبة على ذلك والتوصية بالحلول وفقًا للأطر القانونية للاتحاد الأفريقي (EX.CL/Dec.1162(XL) لصادر في فبراير 2022).

87. كما وجه المقرر المفوضية، استرشادا بالحلول الموصى بها، لمواصلة المشاورات مع البلدان المعنية من اقليم الشمال والأقاليم الأخرى – للاتفاق على آلية للمساهمات في صندوق السلام وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2022.

88. بناءً على ذلك، قدمت مصر بلجنة وزراء المالية الخمسة عشر عرضًا للخبراء واقترحت توصيات لتغطية النقص البالغ 28136379.12 دولارًا على النحو التالي:

أ) تخفيض المبلغ الإجمالي المخصص لصندوق السلام بمقدار العجز الذي يبلغ (28،014،082.20 دولار أمريكي) من أصل ال 400 مليون دولار أمريكي (حوالي 7%).

ب) سد النقص عن طريق تقييم مبلغ 28,014,082.20 دولار أمريكي للأقليم الأربعة الأخرى.

ج) استخدام الفائدة المتولدة من استثمار الهبات في صندوق السلام لسد الفجوة.

د) استخدام الفائدة المتولدة من استثمار المساهمات التي دفعتها الدول الست بالفعل لسد الفجوة.

هـ) سد الفجوة من خلال المتأخرات المحصلة من المساهمات المقررة في الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي. وقد قيل أن هذا هو حل لأن الآلية منصوص عليها بالفعل بموجب المادة 21، الفقرة 2 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن.

89. عقب العرض، قدمت الملاحظات التالية:

أ) إن تخفيض الهبة الأولية البالغة 400 مليون دولار أمريكي لصندوق السلام بمقدار العجز من شأنه أن يقوض الدراسات الفنية التي أجرتها المفوضية والتي تم الاستناد إليها في تحديد الهبة المقررة.

ب) فيما يتعلق بمعالجة الفوائد المتولدة من استثمار صندوق السلام، كان من رأي بعض الخبراء أن مثل هذه المناقشة تندرج ضمن اختصاص مجلس أمناء الصندوق ومدير الصندوق، وبالتالي فهي تقع خارج نطاق فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

ج) أثير تحذير من أن سد الفجوة من خلال المتأخرات قد يقوض أيضًا الجهود التي بذلتها بالفعل البلدان التي تواجه صعوبات في سداد مساهماتها المقررة في الميزانية العادية، حيث تعتبر أن ذلك يقدم في الواقع إعفاء للبلدان الستة التي تطلب دفع مبالغ أقل من قدرتها على الدفع. فضلا عن ذلك، ستشكل

التوصية سابقة وقد تفتح السبل لسحب الأموال من الصندوق الاحتياطي للتعويض عن الفجوات في المساهمات المقدرة التي خلفتها البلدان التي تواجه صعوبات في سداد مساهماتها المقررة.

د) قُدم اقتراح لتقليل العجز بمقدار الفائدة المتولدة بالفعل من استثمار الصندوق، على أن يسدد العجز المتبقي بعد ذلك من تحصيل المتأخرات من الميزانية العادية والتبرعات من الدول الأعضاء.

90. وبينما أُعرب عن التقدير للمقترحات المقدمة، تم التذكير بأن مكتب المستشار القانوني كان قد أطلع الاجتماع بأن دوره يتمثل في مساعدة الخبراء على التوصية بالحلول وفقًا للأطر القانونية للاتحاد الأفريقي على النحو المنصوص عليه في مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.1162(XL الصادر في فبراير 2022. وبناءً على ذلك، وجه مكتب المستشار القانوني بأنه من بين المقترحات الخمسة المقدمة لتغطية العجز، قدمت التوصية باستخدام المتأخرات حلاً محتملاً لأنه يشير إلى إطار قانوني قائم.

91. ومع ذلك، أشار مكتب المستشار القانوني أيضًا إلى أن المادة 36 من اللوائح المالية المنقحة للاتحاد الأفريقي التي اعتمدها المؤتمر في فبراير 2022، تنص على أن الهبة الأولية البالغة 400 مليون دولار أمريكي لصندوق السلام سيتم تمويلها من خلال المساهمات النظامية من الدول الأعضاء. وأشار كذلك إلى أنه وفقًا للمادة 36 من اللوائح المالية، يتم إدراج الإيرادات في شكل فائدة مكتسبة من استثمار صندوق السلام كأحد المصادر النظامية لتمويل الصندوق. ومن ثم، من بين الخيارات الخمسة (5) المدرجة، تم اختيار التوصية باستخدام المتأخرات على النحو المنصوص عليه في إطار قانوني سابق باعتبارها الخيار الأكثر قابلية للتطبيق حيث أن لديها بالفعل إطارًا قانونيًا قائمًا لتنفيذه. ومع ذلك، سيجري مكتب المستشار القانوني مراجعة إضافية لتحديد مدى شرعيته فيما يتعلق بترتيب التشريعات ذات الصلة.

92. عقب المنافشات، اتفق الخبراء من أقاليم الشمال، والغرب، والشرق والوسط على التوصية الخامسة لسد الفجوة من خلال المتأخرات المتحصلة من المساهمات المقدرة في الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي. وطلب خبراء اقليم الجنوب المزيد من الوقت للتشاور حول هذا الموضوع داخل اقليمهم.

كاف. ملاحظات الوزراء وتعليقاتهم

93. بعد تقديم تقرير الخبراء، قدمت لجنة وزراء المالية الخمسة عشر الملاحظات والتعليقات التالية:

(1) فيما يتعلق بضريبة الاستيراد بنسبة 0.2

94. شددت بعض الوفود على أهمية آلية ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2 في المائة باعتبارها أداة هامة في تعبئة الأموال الكافية للحفاظ على الأهداف الإنمائية للاتحاد، بينما أكد البعض مجددا الحاجة إلى استيعاب وسائل بديلة لتمويل الاتحاد بما في ذلك الحفاظ على الأساليب القائمة بالفعل شريطة احترام المبادئ العامة للاستدامة والقدرة على التنبؤ بالتحويلات المالية.

(2) التوصية:

95. أشار الوزراء إلى مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.733(XXXII) الصادر في فبراير 2019، وحثوا المفوضية على تكثيف المشاورات الفنية والاستشارية مع البلدان التي سعت إلى تطبيق الضريبة مع مع مراعاة المرونة المنصوص عليها في المقرر.

(3) فيما يتعلق بمشروع النظام الأساسي

96. أكدت الوفود التي أيدت اقتراح تحديد عضوية اللجنة على أساس المساهمات أن هناك حاجة متأصلة وملحة لأن يضطلع كبار المساهمين بدور مباشر بشكل أكبر في ضمان استخدام الموارد المالية المتاحة للمفوضية والأجهزة الأخرى في إطار أعلى معايير الائتمان والمساءلة والشفافية. ومع التأكيد على أن التضامن لا يزال هو المبدأ الأسمى، فإن العضوية في اللجنة على أساس جدول الأنصبة ستبرز الرؤية والتقدير لكبار المساهمين بسبب تحمّلهم عبئًا كبيرًا من الميزانية المقررة.

97. ومع ذلك، أكدت الآراء المتعارضة المخاوف من أن المعيار المقترح لتحديد العضوية في اللجنة على أساس أكبر ثلاثة مساهمين من اقليم معين من شأنه أن يقوض التضامن والوحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وعلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك معايير أكثر موضوعية وشاملة وأن تُمنح كل دولة عضو فرصة عادلة للتمثيل والخدمة في اللجنة على أساس التناوب، بناءً على نتيجة المشاورات الإقليمية، ووفقًا للممارسة المعمول بها. كما تم التأكيد على أنه من المهم، فيما يتعلق بالمخاوف بخصوص المساهمات المقدرة بالنسبة لعضوية اللجنة، أن تقوم الدول الأعضاء المختارة للعمل في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر بتحديد الوتيرة وأن تسدد مساهماتها في الوقت المناسب وفقًا للوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

98. تعزز هذا الرأي بشكل أكبر مع تسليط الضوء على أن دور لجنة وزراء المالية الخمسة عشر يتمثل في توفير التوجيه الاستراتيجي للاتحاد بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والإصلاحات

المالية والمتعلقة بالميزانية، وبناءً عليه، لا ينبغي أن يقتصر توفير مثل هذا التوجيه على مجال المساهمين الكبار أو بلدان المستوى 1 . علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن توسيع عضوية اللجنة من عشرة (10) إلى خمسة عشر (15) عضوًا من خلال مقرر المؤتمر 687 الصادر في يناير 2018 لم يتضمن أنجولا بشكل قانوني، وبالتالي يدحض الحجة القائلة بأن التوسيع كان على أساس الحاجة لاستيعاب جميع أعضاء المستوى 1.

99. بعد مداولات مطولة، تم التوصل إلى حل وسط لاقتراح توسيع عضوية اللجنة إلى عشرين (20) عضوا يتم تشكيلها على أساس أكبر ثلاثة مساهمين من كل إقليم، إضافة إلى عضو إضافي يُحدَّد من خلال المشاورات الإقليمية ذات الصلة وفقا للممارسة المعمول بها.

100. ومع ذلك، أثيرت مخاوف من أن يؤدي توسيع العضوية إلى عشرين عضوا إلى مشاكل متعلقة بالنصاب القانوني يمكن أن تؤثر على الإجراءات القانونية للجنة وتقوض عملها بالفعل.

101. لاحظ رأي آخر مع القلق أنه بالنظر إلى المدة التي سيستغرقها النظر في اقتراح توسيع العضوية إلى عشرين (20) واعتماده، فقد يكون من الحكمة التوصية بنظام أساسي تستند إلى أساس المقرر القائم 687 الذي ينص على أن العضوية الحالية في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر تتكون من خمس عشرة دولة. لذلك، ينبغي اقتراح نظام داخلي للجنة وزراء المالية الخمسة عشر لتنظيم أنشطة اللجنة ريثما يصدر مقرر آخر بشأن مسألة التوسيع.

102. عند تقديم توجيهاته بشأن هذه المسألة، أكد مكتب المستشار القانوني مجددًا أنه على أساس ممارسة راسخة تحكمها قواعد إجراءات موحدة للاتحاد الأفريقي، فإن العضوية في جميع لجان الأجهزة المعنية بالسياسة ولأجهزة الاستشارية للاتحاد الأفريقي تقوم على مبدأ السيادة المتساوية التي تمنح فرصا متكافئة لجميع الدول الأعضاء رهنا بالمشاورات الإقليمية. وعلى ذلك، أكد مكتب المستشار القانوني مجددا كذلك أن المعيار المقترح لتحديد العضوية في لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على أساس ترتيب مستمد من مبالغ المساهمة في الميزانية المقدرة للاتحاد الأفريقي، يستند إلى جدول تقييم مدته ثلاث سنوات، قد يتعارض مع مبدأ السيادة المتساوية والتمثيل ويضعف مبدأ التضامن الشامل.

103. فيما يتعلق بمسألة توسيع العضوية إلى عشرين (20) عضوا، أشار مكتب المستشار القانوني إلى أن مشروع النظام الداخلي قيد النظر يستند إلى مقرر المؤتمر 687 الذي ينص على تشكيل اللجنة بواقع ثلاث (3) دول أعضاء لكل اقليم، وبالتالي خمسة عشر (15) عضوا، مما يشكل مسألة موضوعية

تتطلب إصدار مقرر للمتابعة لتعديل العضوية إلى عشرين (20)عضوا ويمكن على أساسه صياغة القواعد الإجرائية لاحقًا. ومع ذلك، شدد مكتب المستشار القانوني على أنه وفقًا للإجراءات المعمول بها، فإن الأمر يتطلب مزيدًا من المداولات من قبل أجهزة السياسة للحصول على مقرر بشأن كل من التوسيع والعضوية.

104. تقديراً للمقترحات المقدمة، تم التأكيد مع ذلك على أن الأفكار المترتبة على ذلك لا تشكل القواعد الإجرائية المعتمدة بل بالأحرى توصيات ستُحال إلى أجهزة السياسة لمزيد من المداولات واتخاذ القرار.

(4) التوصية:

105. اعتمد الوزراء مشروع قواعد إجراءات لجنة وزراء المالية الخمسة عشر مع التوصية بتوسيع عضوية اللجنة إلى عشرين (20) عضوًا، لاستيعاب أكبر ثلاثة مساهمين في الأقاليم المعنية بما في ذلك بلدان المستوى الأول، بينما يتم تحديد الأعضاء الآخرين من خلال المشاورات الإقليمية وفقا للممارسة المعمول بها.

(5) فيما يتعلق بمعالجة النقص في الهبات الكاملة لصندوق السلام

106. ظهرت مخاوف من أن الخيار الذي توصل إليه الخبراء والذي يوصي بسد العجز من الصندوق الاحتياطي، من شأنه أن يستنفد الموارد التي تهدف إلى حماية المنظمة من قيود التمويل غير المسبوقة. وبناءً على ذلك، هناك حاجة إلى استكشاف المزيد من الخيارات فيما يتعلق بالنقص الوشيك.

107. اعتبر الخيار المقترح لتوزيع العجز على أقاليم الغرب، والشرق، الوسط والجنوب متناقضًا مع اللوائح المالية للاتحاد الأفريقي التي تنص على الحصول على هبة أولية قدرها 400 مليون دولار أمريكي من المساهمات المقررة للدول الأعضاء.

108. فيما يتعلق بخيار استخدام الفوائد المتولدة من استثمار الصندوق لتغطية النقص، مت التشديد على أن المادة 36 1 (أ) من اللوائح المالية تؤكد على أن الهبة الأولية البالغة 400 مليون دولار أمريكي سيتم تمويلها من خلال المساهمات النظامية للدول الأعضاء.

109. كما تم تقديم اقتراح بتخفيض الهبات الكاملة البالغة 400 مليون دولار أمريكي بمقدار العجز، وبالتالي، يمكن مراجعة البرامج والأنشطة ضمن المجالات المنصوص عليها لتلائم الهبة المخفضة. ومع ذلك، أشار مكتب المستشار القانوني إلى أن أي تخفيضات تتطلب تعديل اللوائح المالية لأن مبلغ الهبة الأولية ينص بوضوح على 400 مليون دولار أمريكي. كما أشار أحد الأعضاء إلى الملاحظات التي

أدلى بها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بتمويل الاتحاد فيما يتعلق بأساس تحديد الهبة الأولية لصندوق السلام والتي، كما هو موضح في عرض سابق، تهدف إلى أن تكون بمثابة رأس مال أولي يمكنه الاستفادة من المفاوضات مع الأمم المتحدة من أجل السماح باستخدام المساهمات المقدرة للأخيرة داخل القارة في أنشطة السلام والأمن التي قد تقع خارج بروتوكولات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تحكم استخدام هذه الموارد. وعلى ذلك، فإن الهبة الأولية تشكل منظورًا سياسيًا أكبر قد يقوضه التخفيض المقترح.

(6) التوصية

110. نظرًا لعدم وجود توافق في الآراء للتوصية بحل، فقد طُلب من فريق خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر إعادة بحث المقترحات وتقديم المزيد من التوصيات للنظر فيها من قبل الوزراء في وقت لاحق.

لام. النظر في مشروع البيان

111. تم النظر في مشروع البيان (المرفق كملحق لهذا التقرير) واعتماده مع التعديلات.

112. بالإضافة إلى تقرير الخلوة، أبلغت المفوضية بأن إعلانا يتضمن محتويات البيان سيقدم إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2022 لمزيد من المداولات والمصادقة عليه لاعتماده من قبل المؤتمر في فبراير 2023.

ميم. الجلسة الختامية

113. في ملاحظاته الختامية، أكد الرئيس على أهمية الموضوع، مشددًا على أنه جاء في وقت مناسب ومنح لجنة وزراء المالية الخمسة عشر مساحة مناسبة للمشاركة في حوارات حاسمة حول المسألة الأساسية المتمثلة في بناء قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف في مواجهة الأحداث العالمية الناشئة بسرعة وذات التأثير السلبي مثل جائحة كوفيد-19 والصراع بين روسيا وأوكرانيا.

114. قدم الرئيس الشكر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلد المضيف، المملكة المغربية، لتيسيرهما خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر. كما أعرب عن تقديره لنائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لعزيمتها والتزامها الراسخ بدعم عمل لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، وعلى وجه الخصوص، لجهودها في تسليط الضوء على مجالات الاهتمام التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً من لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، في سياق التمويل المستدام للاتحاد الأفريقي. واختتم الاجتماع بتوجيه الشكر إلى جميع المشاركين على الحضور والمشاركة في إثراء المناقشات.

بيان: خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المنعقدة في 13 – 14 يونيو 2022 في الرباط، المملكة المغربية

نحن، لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، برئاسة سعادة أوكور ياتاني، أمين مجلس الوزراء المسؤول عن الخزانة الوطنية بجمهورية كينيا، نيابة عن معالي طاهر حميد نجويلين، رئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر ووزير المالية والميزانية في جمهورية تشاد، في خلوتنا السنوية المنعقدة من 13 إلى 14 يونيو 2022 في الرباط، المملكة المغربية، تحت شعار " ما بعد جائحة كوفيد –19 والصراع الروسي الأوكراني: تعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف والاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي":

1) نعرب عن عميق امتناننا لمعالي السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية، وحكومة المملكة المغربية لاستضافتها الكريمة للخلوة السنوية للجنة وزراء المالية الخمسة عشر، ولاسيما كرم الضيافة الحارة والبيئة المواتية للمشاركة في المناقشات ذات الصلة بتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، فضلا عن إجراء مناقشات بناءة حول الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي.

2) نعرب عن التقدير لحضور سعادة الدكتورة فيرا سونجوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وسعادة السيد وامكيلي مين، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وسعادة الدكتور دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المكلف بتمويل الاتحاد وصندوق السلام، والسيدة ياسين فال، نائبة الرئيس بالإنابة للتنمية الإقليمية والتكامل وتسليم الأعمال، والسيدة هساتو نسيلي، نائبة الرئيس بالإنابة للشؤون المالية وكبير موظفي الشؤون المالية وكلاهما بمجموعة البنك الأفريقي للتنمية– التي تواصل إعادة التأكيد على أن تعميق التعاون والتعاضد التآزري بين الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، لا يزال ضروريا لتعزيز التنسيق والدعم المتبادل المطلوب لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في سياق أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وخطة التنمية المستدامة 2030.

3) بالإشارة إلى المقرر بشأن الاعتماد على الذات الذي اعتمده المؤتمر في يونيه 2015 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، والذي أقر بأنه لتحقيق الأهداف المحددة في أجندة 2063، ينبغي للدول الأعضاء

اتخاذ إجراءات عملية وملموسة لتمويل ميزانية الاتحاد، نلتزم بتعزيز هذا العزم عن طريق تحويل المساهمات المقررة للدول الأعضاء في حينها.

4) وبالإشارة أيضا إلى مقرر كيجالي رقم 605 الصادر في يوليو 2016 بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي الذي اعتمد المؤتمر من خلاله آلية موحدة لضريبة الواردات بنسبة 0.2 في المائة لتعبئة الموارد المالية اللازمة التي من شأنها أن تدعم الدول الأعضاء للوفاء، بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به، بالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد من أجل تحقيق أهدافنا التنموية، ندعو، لهذا الغرض، مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تكثيف الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء لمعالجة الشواغل القائمة المتعلقة بمواءمة آلية ضريبة الاستيراد وتنسيقها مع قوانينها الوطنية، بما في ذلك المواءمة مع مختلف النظم التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف مع مراعاة المرونة المنصوص عليها في مقرر المؤتمر 733 الصادر في فبراير 2019.

5) نظل على دراية بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمضاعفة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، التي فاقمها الصراع الروسي الأوكراني، ونلتزم بتعزيز المزيد من التعاون الفعال داخل وعبر ولاياتنا القضائية من خلال تكثيف الجهود لبناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي، والتشوهات الشديدة في الأسعار في أسواق السلع الأساسية، والاضطرابات في سلسلة توريد المنتجات البترولية والأسمدة من بين السلع الاستراتيجية الأخرى. وندرك كذلك الأهمية الخاصة لتنسيق الجهود من أجل تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة للتعجيل بتحسين نظم وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الاستثمارات الكبيرة من أجل القضاء على الأمراض التي تشكل عبئا ثقيلا مثل الملاريا، والسل وفيروس نقص المناعة البشرية، والإدارة السريعة والشاملة للجائحات.

6) نؤكد مجددا ونشدد على أهمية وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، وكذلك للنهوض بقضية التكامل الإقليمي. وتبشر وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتحقيق منافع متعددة تتراوح بين تشجيع التصنيع وتعزيز أنظمة سلاسل القيمة في القطاعات الحيوية للزراعة، وللتصنيع، والطاقة، والخدمات، إلى التطوير السريع للبنية التحتية والتقنيات الرقمية، وتنمية رأس المال البشري وتوليد فرص العمل اللائق، بما في ذلك قدرتهما الكامنة على حماية القارة من ضغوط الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية العالمية غير المسبوقة.

7) نلتزم بتعزيز تعاوننا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتعميق الالتزامات لدعم الإصلاحات المالية والمتعلقة بالميزانية الهادفة إلى بلوغ أعلى المعايير الائتمانية، والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية المتاحة لتنفيذ البرامج التنموية المختلفة. ونلتزم ،في هذا الخصوص، بتعزيز الإصلاحات الجارية من خلال استعراض دقيق، يجري مرة كل ثلاث سنوات، لمبادئ الاتحاد المتعلقة بالإدارة المالية والميزانية والمساءلة، ونوصي بإدخال تحسينات دورية، بما في ذلك من خلال آلية تقييم أداء الميزانية التي ستضعها اللجنة.

8) نتعهد بدعم دور المؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية في المنظومة المالية العالمية حيث إنها تعزز قدراتها المالية الجماعية لدعم تنفيذ خطط التنمية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك دعم المبادرات التي من شأنها أن تبني قدرة الدول الأعضاء على مواجهة الصدمات الناجمة عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما ندعو إلى الإسراع بتفعيل المؤسسات المالية الأفريقية التي تعتبر أساسية لتسريع التكامل الاقتصادي والإقليمي للقارة بما في ذلك دورها المحوري في تعبئة الموارد المحلية لبرامج التنمية وإدارة القطاع المالي القاري على نحو أفضل.

9) ندرك كذلك ضرورة سد فجوات تمويل التنمية في المجالات الحيوية للزراعة، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والبحث والتطوير، وإدارة البيئة المستدامة بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على التكيف معها، وبالتالي الالتزام بمواصلة المشاركة المنسقة في الدوائر العامة والخاصة، والمحلية والدولية، لتعبئة هذه الموارد المالية اللازمة بما في ذلك تشجيع إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

10) نلتزم بتعزيز الإصلاحات على الصعيد الوطني التي من شأنها أن تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجيدة والملائمة للتنمية، ولاسيما فيما يتعلق بنظم ضريبية مبسطة ومستقرة، ونظم وعمليات إدارية شفافة وخاضعة للمساءلة، ومؤسسات قانونية قوية، وأسواق عمل ماهر وميسور التكلفة، من بين أمور أخرى. وينبغي أن يكون ذلك مدعوماً بالاستثمارات في التقنيات الرقمية والبنى التحتية التي تعزز كفاءة وفعالية الأنظمة الإدارية. ومن نفس المنطلق، نلتزم بتشديد الإجراءات التي تحد من التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف من قارة أفريقيا، والموارد المالية الكبيرة ذات الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تظل عاملا رئيسيا يقوض تحقيق أهداف وتطلعات أجندة 2063. ولاتزال

الدفقات المالية غير المشروعة تعرقل جهود التنمية، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وتفاقم عدم الاستقرار، مما يدفع بعدد كبير من سكان أفريقيا إلى هاوية الفقر المدقع.

11) ندعو الدول الأعضاء إلى أن تعالج بنشاط متجدد الشواغل القائمة منذ أمد طويل بشأن عدم المساواة وعدم الوصول إلى الخدمات العامة، وعدم كفاءة وفعالية المؤسسات العامة، واستبعاد المنافع المتأتية من الثروات الهائلة من موارد القارة، وكلها تشكل إلى حد بعيد الأسباب الجذرية للصراعات والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى الركود أو تعكس اتجاه مكاسب التنمية في أفريقيا وتقوض السلم والأمن الدائمين. كما نؤكد على الحاجة إلى تعظيم الإيرادات من الموارد المعدنية، وفي المقام الأول من خلال تحسين جودة الخام محليا، بما في ذلك مواءمة الأنظمة والعوائد المالية على طول سلاسل القيمة.

12) نؤكد على أهمية الجهود والآليات المتعددة الأبعاد لمنع النزاعات وتسويتها التي تؤكد وتعزز النُهج التي تركز على الحوار، وتتطلب تمويلا كافيا ومستداماً وفي الوقت المناسب. وبالتالي، نلتزم بمواصلة توفير الموارد لصندوق السلام بعد تنشيطه ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعم هياكلها الإدارية ذات الصلة للحفاظ على أعلى المعايير لتشغيلها، بما في ذلك دعم التنسيق والتعاون المعززين في تخطيط السياسات واعتمادها وتنفيذها.

النهاية.

مشروع إعلان حول الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

يحيط علماً بالبيان الصادر عن لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، عقب خلوتها السنوية المنعقدة يومي 13 و14 يونيو 2022 في الرباط، المملكة المغربية، تحت موضوع "**ما بعد جائحة فيروس كورونا-19 والنزاع الأوكراني الروسي: تعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود والاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي**"؛

إذ يستحضر الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين، المعتمد في مايو 2013 في أديس أبابا، إثيوبيا، والذي يؤكد الالتزام بدعم المسار الجديد لأفريقيا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة، ويشير إلى إعادة تكريس أفريقيا جهودها من أجل تحقيق الرؤية الأفريقية لـ "أفريقيا متكاملة ومزدهرة يسودها السلام، بقيادة مواطنيها، وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية" على النحو المبين في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي ؛

وإذ يستحضر أيضا الإعلان حول الاعتماد على الذات الذي اعتمده المؤتمر في يونيو 2015 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، والذي أقر بأنه من أجل تحقيق الأهداف المحددة في أجندة 2063، ستحتاج الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير عملية وملموسة لتحقيق الاعتماد على الذات **وجدد التأكيد** على أن الاعتماد على الذات ليس عزلة ذاتية ، بل هو التزام بتنمية القارة أساساً استناداً إلى مواردها الخاصة؛

وإذ يستحضر كذلك المقررات التاريخية بشأن التمويل: المقرر Assembly/AU/Dec.578(XXV) الصادر في يونيو 2015 في جوهانسبرج والذي حدد بجرأة أهداف التمويل الذاتي لميزانيات الاتحاد التشغيلية والبرنامجية وعمليات دعم السلام؛ والمقرر 605 الصادر في يوليو 2016 الذي اعتمد آلية ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2 في المائة لتسهيل المساهمات المقدرة إلى جانب تنشيط صندوق السلام للاتحاد الأفريقي؛ والمقرر Assembly/AU/Dec.605(XXVII) الصادر في يناير 2017 في أديس أبابا الذي اعتمد التوصية "بتمويل الاتحاد الأفريقي على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به مع الملكية الكاملة للدول الأعضاء"، كأحد المجالات الخمسة في الإصلاحات المقترحة وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتعزيز وتحويل الاتحاد؛

وإذ يقرّ بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والمضاعفة التي سببتها جائحة فيروس كورونا-19، والتي تفاقمت بسبب النزاع الروسي الأوكراني، بما في ذلك التحديات الأخرى المتعلقة بالصراع المدني والسياسي وتغير المناخ، والتي أدت جميعها إلى تعطيل الأجندة الإنمائية في أفريقيا، وإلى حد كبير، عكس

المكاسب التي تحققت على الأمد المتوسط وتفاقم أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل انتشار الجائحة؛

وإذ يعرب عن ارتياحه للتنسيق والتعاون السريع على المستوى القاري بين مختلف الهيئات العامة والخاصة، بما في ذلك حزم التحفيز للتخفيف من حدة الآثار المدمرة المرتبطة بالجائحة ودعم الانتعاش الاقتصادي، دون استبعاد تعبئة التمويل لاقتناء اللقاحات وتوزيعها، مع الأخذ في الاعتبار أنها تظل عنصرا حيوياً في الاستراتيجيات الرامية إلى الاستئناف الكامل للنشاط الاقتصادي والتفاعلات الاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها؛

وإذ يؤكد على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية من خلال آفاقها الواعدة لتحقيق فوائد متعددة عبر تعزيز التصنيع وتعزيز نظم سلاسل القيمة، بما في ذلك التطور السريع للبنية التحتية والتقنيات الرقمية، وتنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل اللائق، وإمكاناتها الكامنة على حماية القارة من الضغوط الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية العالمية غير المسبوقة، فضلاً عن النهوض بالتكامل الإقليمي؛

وإدراكا منه للروابط الأساسية بين التنمية المستدامة والسلم والأمن، والحاجة المتزايدة إلى نُهج شاملة ومتعددة الأوجه على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لمنع وتسوية النزاعات ، بما في ذلك الآليات التي تؤكد وتعزز النُهُج القائمة على الحوار والتي تتطلب كذلك التمويل الكافي والمستدام في الوقت المناسب؛

فإنّه بموجبه:

1. **يلتزم** بمواصلة الإصلاحات المؤسسية في جميع أنحاء الاتحاد الأفريقي والتي يُتوقع أن تفضي إلى إعادة تنظيم وتنشيط الاتحاد الأفريقي ليعمل بشكل أفضل بكثير، مع التحسين المستمر بمرور السنين، بغية تحقيق نتائج واضحة وقابلة للقياس على الأمدين القصير والمتوسط بما يتماشى مع أهداف وتطلعات أجندة 2063؛

2. **يحثّ** لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على تعميق المشاركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الميزانية والإصلاحات المالية التي تهدف إلى بلوغ أعلى معايير الائتمان والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية المتاحة لتنفيذ برامج التنمية المختلفة؛

3. **يناشد** الدول الأعضاء تجديد عزمها على الاعتماد على الذات وذلك بضمان تمويل الأجندة الإنمائية للاتحاد الأفريقي على نحو مناسب ومستدام يمكن التنبؤ به من خلال الموارد المالية التي يتم تعبئتها من داخل القارة؛

4. **يناشد كذلك** الدول الأعضاء تنشيط الجهود المبذولة لإدماج ضريبة الاتحاد البالغة 0.2 في المائة على الواردات المؤهلة على المستوى المحلي، حيث تظل الضريبة إحدى آليات تعبئة الموارد القابلة للتطبيق لكي تفي الدول الأعضاء بتحويلاتها المالية القانونية السنوية على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، مع حماية الخزانات الوطنية من الضغوط المالية الناجمة عن المتطلبات المالية لتعزيز الاتحاد؛

5. **يناشد أيضا** الحكومات الوطنية مواصلة العمل في تعاون وثيق وجاد مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم التنفيذ والتفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاستفادة من الفرص الهائلة للتحول والنمو الاقتصادي مع احترام تنويع القدرات الإنتاجية الإقليمية، والاستفادة المثلى من الأسواق الأقاليمية وتعزيز التكامل الإقليمي؛

6. **يدعو** إلى التعاون التآزري بين الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات الأفريقية الأخرى، في الجهود المبذولة لدعم تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية اللازمة لسد فجوات تمويل التنمية في المجالات البالغة الأهمية، الزراعة والصحة والتعليم والبنية التحتية والبحث والتطوير، وإدارة البيئة المستدامة بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، من بين أمور أخرى؛

7. **يتعهد** بدعم دور المؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية في النظام المالي العالمي، حيث أنّها تعزز قدراتها المالية الجماعية لدعم تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك دعم المبادرات التي من شأنها بناء قدرة الدول الأعضاء على مواجهة الصدمات التي تسببها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

8. **يدعو** إلى التعجيل بتفعيل المؤسسات المالية الأفريقية التي تعتبر أساسية لتسريع التكامل الاقتصادي والإقليمي للقارة، بما في ذلك دورها المحوري في تعبئة الموارد المحلية للبرامج الإنمائية وإدارة القطاع المالي القاري بشكل أفضل؛

9. **يناشد** الدول الأعضاء مواصلة الإصلاحات على المستوى الوطني التي تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملائمة للتنمية وتحقق التوازن بين مسؤوليات المستثمرين وحقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بالنظم الضريبية المبسطة والمستقرة، والنظم والعمليات الإدارية الشفافة والخاضعة للمساءلة، والمؤسسات القانونية القوية، وأسواق اليد العاملة الماهرة والميسورة التكلفة، من بين أمور أخرى. ويجب دعم ذلك بالاستثمار في التقنيات الرقمية والبنية التحتية التي تعزز كفاءة وفعالية نظم الإدارة والعمليات؛

10. **يعقد العزم** على الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف الموارد المالية الكبيرة ذات الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قارة أفريقيا، وتظل عاملاً رئيسيًا مقوِّضًا لتحقيق أهداف وتطلعات أجندة 2063، مع استمرار التدفقات المالية غير المشروعة في عرقلة الجهود الإنمائية، وتفاقم أوجه عدم المساواة وعدم الاستقرار، وإغراق عدد كبير من السكان في أفريقيا في فقر أعمق؛

11. **يؤكد من جديد** التزام الدول الأعضاء بمواصلة توفير الموارد لصندوق السلام المعاد تنشيطه ويحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعم هياكله الإدارية ذات الصلة للحفاظ على أعلى المعايير لتفعيله، بما في ذلك تعزيز التنسيق والتعاون في تخطيط السياسات واعتمادها وتنفيذها؛

12. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تجديد نشاطها لمعالجة الشواغل التي طال أمدها والتي تشمل في بعض الحالات عدم المساواة وعدم الوصول إلى الخدمات العامة، وعدم كفاءة المؤسسات العامة وعدم فعاليتها، واستبعاد الفوائد المتأتية من الثروة الهائلة من موارد القارة، وجميعها تشكل إلى حد كبير، من بين جملة أمور، الأسباب الجذرية للنزاعات والاضطرابات المدنية التي تؤدي إلى ركود أو عكس مكاسب التنمية في أفريقيا وتقوّض السلم والأمن الدائمين. **ويؤكد كذلك** على الحاجة إلى تحسين الإيرادات من الموارد المعدنية بشكل أساسي من خلال الاستفادة داخل البلد، بما في ذلك مواءمة النظم المالية والعوائد على طول سلاسل القيمة.

13. **يلتزم** بتكثيف الجهود لبناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي، والاختلالات الشديدة في الأسعار في أسواق السلع الأساسية، والاضطرابات في سلاسل توريد المنتجات البترولية والأسمدة من بين السلع الاستراتيجية الأخرى. **كما يدرك** الأهمية الخاصة لتنسيق الجهود من أجل تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة للتعجيل بتحسين نظم وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الاستثمارات الكبيرة من أجل القضاء على الأمراض التي تشكل عبئاً كبيرا مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية، والإدارة السريعة والشاملة للأوبئة.

فبراير 2023

مقرر

بشأن تقرير خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر

إن المجلس التنفيذي؛

1. **يحيط علما** بتقرير خلوة لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المنعقدة في 13-14 يونيو 2022 في الرباط، المملكة المغربية، تحت موضوع "**مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا والنزاع بين أوكرانيا وروسيا: تعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود والاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي** "، بما في ذلك البيان الوارد فيه؛
2. **يذكّر** بالمقرر Assembly/AU/Dec.578(XXV) الصادر في يونيو 2015 في جوهانسبرج، والذي اعتمد أهداف التمويل الذاتي للاتحاد الأفريقي بنسبة 100٪ للميزانية التشغيلية، و75٪ للميزانية البرنامجية، و25٪ لميزانية عمليات دعم السلام **ويذكّر أيضًا** بالمقرر Assembly/AU/Dec.605(XXVII) الصادر في يوليو 2016 في كيجالي، حيث جدد المؤتمر التأكيد على عزمه ضمان تمويل الاتحاد الأفريقي بطريقة قابلة للتنبؤ ومستدامة ومنصفة وخاضعة للمساءلة مع الملكية الكاملة من قبل الدول الأعضاء؛
3. **يذكر** أيضًا بالمقرر Assembly/AU/Dec.687(XXX) الصادر في يناير 2018 في أديس أبابا، والذي أجاز دور الرقابة على الميزانية ومهام لجنة وزراء المالية الخمسة عشر واعتمد "القواعد الذهبية" التي توفر إطارًا للإدارة المالية ومبادئ المساءلة في الاتحاد الأفريقي؛
4. **يذكّر** بالمقرر Assembly/AU/Dec.733(XXXII) الصادر في فبراير 2019، والذي كلّف المفوضية بتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء للتعجيل بتنفيذ ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2٪ وأكد مجددًا على أن الدول الأعضاء، أثناء تنفيذ المقرر، سوف تستفيد من المرونة في الوفاء بالتزاماتها، وفقًا للأحكام الدستورية وقوانينها الوطنية، بما يتماشى مع المادة 33 من قواعد إجراءات مؤتمر الاتحاد.
5. **يذكّر كذلك** بالمقرر Assembly/AU/Dec. 819(XXXV) الصادر في فبراير 2022 في أديس أبابا والذي حث الدول الأعضاء على التعجيل بتنفيذ ضريبة 0.2٪ على الواردات المؤهلة، والتي تم اعتمادها في يوليو 2016 بهدف الوصول إلى ما لا يقل عن 35 دولة عضو تقوم بتنفيذ الضريبة بالكامل؛
6. **يذكر أيضًا** بالمقرر Assembly/AU/Dec. 821(XXXV) الذي اعتمد النظم المالية المنقحة للاتحاد الأفريقي **ويحيط علما** بالمادة 94 (2) بشأن لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، والتي تنص على أن تقوم اللجنة بوضع قواعد إجراءاتها ليتم اعتمادها من قبل المؤتمر؛

7. **يحث** الدول الأعضاء على دفع مساهماتها المقدرة على وجه السرعة امتثالا للمادة 23 (1) من النظم المالية للاتحاد الأفريقي، بهدف مواجهة التحديات في تنفيذ البرامج، والمرتبطة مباشرة بقيود التدفق النقدي.
8. **يعرب عن تقديره** لعزم لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على دعم الميزانية الجارية والإصلاحات المالية للاتحاد الأفريقي **ويجيز** الالتزام بتعزيز العمليات بمراجعة قوية كل ثلاث سنوات للإدارة المالية للاتحاد ومبادئ الميزانية والمساءلة، والتوصية بالتحسينات الدورية بما في ذلك من خلال آلية لتقييم أداء الميزانية تضعها اللجنة؛
9. **يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بناءً على طلب الدول الأعضاء، على تكثيف الدعم الفني والاستشاري لمعالجة الشواغل المعلقة والمرتبطة بمواءمة وتنسيق آلية ضريبة الاستيراد بنسبة 0.2٪ مع قوانينها الوطنية، بما في ذلك تنسيقها مع أنظمة التجارة المختلفة الثنائية والمتعددة الأطراف مع مراعاة المرونة المنصوص عليها في المقرر Assembly/AU/Dec.733 (XXXII) الصادر في فبراير 2019.
10. **يجيز** مشروع قواعد إجراءات لجنة وزراء المالية الخمسة عشر لاعتمادها من قبل المؤتمر في فبراير 2023، بما في ذلك التوصية المقترحة بشأن توسيع عضوية اللجنة إلى عشرين عضوا لاستيعاب البلدان من الفئة الأولى، في حين يتم تحديد باقي التشكيلة من المشاورات الإقليمية وفقًا للممارسات المتبعة؛
11. **يحيط** علما بانشغالات لجنة وزراء المالية الخمسة عشر فيما يتعلق بتزايد المؤسسات الجديدة ذات الآثار المالية الكبيرة، ويقر بالحاجة إلى نهج منظم يأخذ في الاعتبار الآثار المالية للمؤسسات الجديدة والازدواجية المحتملة؛
12. **يقرر** أنه في سياق الإصلاحات الجارية، يتم فرض حظر على إنشاء هياكل جديدة، ويطلب كذلك من لجنة وزراء المالية الخمسة عشر تقديم مدخلات فنية لإعادة الهيكلة المرتقبة وترشيد أجهزة ومكاتب الاتحاد الأفريقي خارج المقر الرئيسي، في عملية تهدف إلى تحقيق اتحاد أكثر اتساقًا وكفاءة وفعالية.
13. يحيط علما بـ "إعلان الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي" ويجيزه من أجل بحثه واعتماده من قبل المؤتمر في دورته العادية السادسة والثلاثين في فبراير 2023.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2022-06-20

Report of the Retreat of the Committee of Fifteen Ministers of Finance (F15)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/10439

Downloaded from African Union Common Repository